

كلنا من جبين ان يكون بنت الم والعهد انما من جهة الاب وذلك قولنا ايضا ان بنت  
 وابنه لام المال بينهما ومن ورث الاقرب جعله لاسن الاقرب وهو قول اهل الفرية ايضا  
 لا ما حزن ولد ابوي الميت وابن العم الاب من ولد ابوي ابوه بنته وبنت عمه من  
 الاول عند الحج الاخذ ابن سالم ويعيم بنت بنت بنت وام اي المال بينهما على اربعة  
 بنت بنت بنت وابو ام اب مثلها عندنا وعند من ورث الاقرب جعله للبنت بنت  
 بنت بنت وبنت ابن وعمه او خاله الاول المصنف في الاول مع الخاله لها ثلثة ارباع  
 المال وعند من ورث الاقرب الكل للعمه او الخاله وتختل ان تكون الجهات ثلثا الابوه  
 والبنوه والامومة لان جعل العمه جبه خامسه اقصى المساط بنت الم بنت العمه كاذن  
 وان جعلنا العمه جبه رابع مع تزوجه العمه اقصى المساط ولد الاخوه والاخوات  
 ملك الاعمام والعمات واذا جعلنا جميع جبه واحده ورثنا بنتهم الى الوراث  
 اول والله اعلم **فتسأله** قال اذا كان وارث غير الزوج الزوجه او اول بنت  
 احوال المال من ذوى الارحام في هذه المسله فمضول ثلثه احد فان ارثت احوال على بنت  
 ذوى الارحام فبني خلفا لميت عمه او اذ من من قاره احد لها ثلثه او اربع ارباع  
 الارحام وهذا قول عامه من ورث ذوى الارحام قال الحنفي لم يكن له ان يرث اول  
 ميم الماروي عن سعد بن المسيب وعن عمر بن عبد العزيز انها ورثت المال مع  
 البنت فيحصل انما ورثاه لكونه عمه او مولى لخالها لاجتماع وقول البني  
 سل الله عليه وسلم الخال وارث من لا وارث له ومن سأل هذا الفصل يوم المال  
 الحكه بن ابي بن بنت ابن بن اخ وابنه بنت وعمه ثلثه بن اخوه مفرق بن  
 شي لم ير في جميع ذلك الفصل الثاني ان المولى المقتن وعصانه احوال ذوى  
 الارحام وهو قول عامه من ورثهم من الضحانه وغيرهم وقول مالك بن ابي بكر  
 ايضا وروى عن اسحق بن عمار رضي الله عنه فقروا على المولى وبه قال ابن ابي عمير  
 وعبيد الله بن عبد الله بن عمنه وعلقمه والاسود وعبيد بن مسروق وجابر  
 ابن زيد والشعبي والنجعي والشمس بن عبد الرحمن وعمر بن عبد العزيز وميمون بن  
 والاول

لا يملكها من

والاول صح لقوله عليه السلام الخال وارث من لا وارث له والمولى وارث من لا وارث له  
 ويصير فاشبه العصبه من النسب الفصل الثالث في تزويجهم مع الزوج والترجمه  
 ورثهم انهم يترجون مع احد الزوجين ما وصل عن مينا انه من غير حجب له ولا معاوله  
 واختلف في حقيقتهم تزويجهم معه من غير حجب له ولا معاوله  
 وهذا قول ابن عبيد بن عمير والحسن والاولوي وعامه من ورثهم وقال الحنفي انهم  
 يقبلون ان يترجموا على قدر سهامهم من بدل تزويجهم مع احد الزوجين على الحج في التولم لعموم  
 للزوج فرضه كما لم يترجم حجب ولا عولع يقسم الباني بينهم على قدر سهامهم  
 وانما يقع الخلاف في مسله فيها من يولي يدك فرض ومن يولي عصبه فاما الاول  
 جميع يدي فرض وعصبه فله خلاف ومن سأل عن زوج وبنت بنت وبنت  
 اخته وانما اخت او اولاد اخته او بنت اخ او بنت اخ فللزوجه النصف والباني  
 من بنت البنت ومن معها نصفين وكالنجي وضراها المسله من اربعة للزوج والبنت  
 الخمس من غيرها في سهم لمن معهما بعض للزوج النصف والنصف الاخر بينهم على ثلثه لبنت  
 سهان ومن معها سهم فان كان الزوج زوجته فرضت المسله من ثلثه للمراه سهم  
 اربعة ومثل ثلثه لمن يقضي ثم يفر من المراه الربع ويقسم الباني سهمه على ثلثه لغيرها في اربعة  
 تكن ثمانية وعشرون ومنها ربع المراه الربع سبعة وثلثه لبنت اربعة اسياع اثنا عشر وبنيا  
 تسعة لمن يترجم زوج وبنت بنت وخاله وبنت عمه للزوج النصف والباني يترجم والارحام  
 على ستة لبنت البنت ثلثه والحاله سهم ثلثه لبنت الم سهان ونصف من اثني عشر للزوج ثلثه  
 والبنيت ستة بينهما وفي قول الحنفي وضراها يفر من المسله من ابي عشر للزوج ثلثه والبنيت  
 سبعة والام سهان وبنيا للم سهم يعطى الزوج النصف ويجمع سهام الباني ثلثه وثلثه  
 فنقسم النصف الباني على ثلثه والجمع وقصرها في اسياس ثلثه عشر وان كان سكال الزوج  
 امراه فعلى قول الجمهور المراه اربعه والباني من ذوى الارحام على ستة وهو توافق ما قبله  
 الزوجه بالثلث يتردها الماسح ونقصها في اربعة تكن ثلثه للمراه سهان وثلثه لبنت  
 الباني ثلثه والحاله سهم ولبنت الم سهان وعلى قول الحنفي يترجمها من اربعة وعشرون ذوى الارحام

انفراد